

تداعيات هبوط أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات المساعدة على الحد منها: مقارنة من منظور استراتيجي

The repercussions of the fall in oil prices on the Algerian economy and policies to help reduce them: Approach from a strategic perspective

بوالحيلة عبد الحكيم¹ *

¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر)، a.boulhila@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2024/12/21

تاريخ الاستلام: 2024/02/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ومناقشة السياسات الممكن اعتمادها للحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط في الجزائر. وقد ركزت الدراسة على إبراز مكانة النفط وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتحليل الآثار التي تسببها الصدمات السلبية لأسعار النفط على التوازنات الاقتصادية، وكذا تقييم الإجراءات التي تم اتخاذها لامتصاص تلك الصدمات، إضافة إلى اقتراح بعض التدابير الرامية إلى تخفيف آثار هذه الصدمات. وتوصلت الدراسة إلى أن التعايش مع انخفاض أسعار النفط وتحييد آثاره السلبية على الاقتصاد الجزائري، يتطلب من صناع السياسات تبني استراتيجية بعيدة المدى تقوم على تحسين أداء المالية العامة، وتفعيل سياسة التنوع الاقتصادي لاسيما عن طريق بعث حركية التصنيع، وكذلك اتباع سياسة إدارية أكثر فاعلية لترشيد استخدام واستغلال الثروة النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، مالية عامة، توازنات اقتصادية، تنوع اقتصادي، انتقال طاقي.

تصنيف JEL : Q38؛ Q43

Abstract:

This study aims to examine and discuss policies that can be adopted to limit the repercussions of low oil prices in Algeria. The study focused on highlighting the status of oil and its importance to the national economy, analyzing the effects caused by negative oil price shocks on economic balances, as well as evaluating the measures that were taken to absorb those shocks, in addition to proposing some measures aimed at reducing the effects of these shocks.

The study concluded that coexisting with the drop in oil prices and neutralizing its negative effects on the Algerian economy requires policy makers to adopt a long-term strategy whose main features are based on improving the performance of public finances, activating the economic diversification policy, especially by reviving industrialization, as well as adopting a more effective administrative policy in order to rationalize the use and exploitation of oil wealth.

Keywords: Oil prices, Finance publique, Economic equilibrium, economic diversification, energy transition

Jel Classification Codes : Q38, Q43

* المؤلف المرسل: بوالحيلة عبد الحكيم

مقدمة:

يحتل النفط مكانة محورية ضمن اقتصاديات الطاقة في العالم، حيث يمثل سلعة استراتيجية ومادة أساسية في مختلف الصناعات، مما أكسبه مكانة هامة ضمن أطر التجارة الدولية. ولطالما مثل تأثير تقلبات الحادة في أسعار النفط على الاقتصادات النفطية مصدر قلق لصناع السياسات منذ السبعينات. وخلال العقود الأخيرة شرعت حكومات البلدان المصدرة للنفط بتنفيذ سياسات لحماية اقتصاداتها من صدمات أسعار النفط، مع اختلاف نهج السياسات المطبقة في كل حالة.

في هذا الإطار تحلّ الجزائر موقعا متميزا من حيث إمكانياتها المتعلقة باحتياطيات وحجم الإنتاج من النفط، مما مهد لأن يكون للصناعة النفطية دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت جعل هذا الأخير شديدا حساسية لتقلبات أسعار النفط، وما تفرزه من انعكاسات على الوضع الاقتصادي سواء تعلق الأمر بالموازنة العامة أو بالبحال النقدي أو بالتسيير الكفء للثروة النفطية وعائلاتها.

وبرأي المختصين فإن التعايش مع أزمات انخفاض أسعار النفط، يتطلب العودة إلى مفهوم الاستشراف والتخطيط للمدى البعيد من أجل فك الارتباط مع المحروقات، لأن الإجراءات والحلول الظرفية قد تساهم في التخفيف من حدة تلك الأزمات في المدى القصير، لكن نجاعتها محدودة على المدى الطويل.

الإشكالية:

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي: " ما هي خيارات السياسة الاقتصادية في الجزائر لمواجهة تداعيات انهيار أسعار النفط على المدى الطويل؟ "

ويندرج ضمن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما هي الأسباب الرئيسية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية؟
- كيف يؤثر تدهور أسعار النفط على أداء واستقرار الاقتصاد الجزائري؟
- هل نجحت الإجراءات التي اعتمدها الجزائر في التخفيف من تبعات تدهور أسعار النفط، وماهي المقاربات والبدايل المطروحة في هذا المجال؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا الفرضيات التالية:

- * تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري استقرارا أو اختلالا.
- * إعادة بعث حركية التصنيع يعد المدخل الاستراتيجي للجزائر لتقليل اعتمادها على إيرادات المحروقات.
- * تطبيق مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة، وترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة النفطية يعد من أهم الحلول للحد من تداعيات انخفاض أسعار النفط في المدى الطويل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعالج إشكالية متجددة تعاني منها حل الاقتصادات النفطية، وتعلق بمناقشة خيارات السياسة الاقتصادية التي تسمح بالوصول إلى تنمية مستدامة لا تتأثر بتقلبات أسعار النفط. ورغم أن تناول هذا الموضوع في الخطاب السياسي

يعود لفترة طويلة إلا أن البحوث الأكاديمية حوله تعد حديثة نسبيا في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية النفطية التي شرعت منذ أمد بعيد في تطبيق استراتيجيات ما يعرف بعصر ما بعد النفط.

منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص آثار انخفاض أسعار النفط على المتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري، وذلك بالاعتماد على الإحصائيات والتقارير والدراسات التي نشرتها الجهات الرسمية وغير الرسمية. كما تم استخدام منهج الاستقراء للعديد من الأبحاث التي تناولت إدارة الأزمات النفطية بغية استخلاص التدابير المناسبة لمواجهة تلك الأزمات وتحجيم تداعياتها.

الدراسات السابقة :

- تناولت كثير من الأدبيات الاقتصادية موضوع تداعيات هبوط أسعار النفط على اقتصادات البلدان النفطية وردود أفعال السياسات الحكومية في هذا المجال. ومن أهم هذه الدراسات نخص بالذكر:
- دراسة مروة صلاح الدين فهمي (2016) بعنوان "انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية". حيث توصلت الباحثة إلى أن أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية النفطية للحد من آثار انخفاض أسعار النفط، تتمثل في مدى قدرتها على تنويع مصادر الدخل، وإصلاح بيئة الأعمال، وتغليب النظرة القومية على النظرة القطرية في استثمار العائدات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط.
- دراسة عبدالله جناحي (2017): بعنوان "اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الداء الهولندي إلى الدواء النرويجي". حيث توصل الباحث إلى ضرورة الانطلاق في تنفيذ مشروع مارشال خليجي لخلق قاعدة صناعية كخطوة أولى لإبعاد إيرادات النفط عن الإنفاق الحكومي قبل التوجه لتأسيس صندوق سيادي للإيرادات النفطية.
- دراسة Boutaleb Oussama & Kouider Boutaleb (2021) :

"La Problématique de la résilience de l'économie algérienne face aux chocs exogènes"

- هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مرونة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وتدابير جائحة فيروس كورونا. وتوصلت إلى أن الجزائر تمتلك قدرات ضعيفة في الصمود أمام تلك الصدمات، بالنظر إلى الهياكل الإنتاجية الحالية للاقتصاد الجزائري، وأسلوب الحكم الاقتصادي السائد حتى الآن.
- دراسة عبد السلام بوخروفة (2019): بعنوان " فعالية السياسة المالية في التقليل من آثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2016 ". توصلت الدراسة إلى أن قاعدة السعر المرجعي أظهرت فعالية نسبية في تقليل آثار صدمات أسعار النفط مقارنة بالقاعدة المسيرة للاتجاهات الدورية التي طبقت قبلها، وأن بعض القواعد البديلة للسياسة المالية أظهرت أنها أكثر فعالية في تقليل آثار تلك الصدمات خاصة قاعدة التوازن الهيكلي، وأن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية قد يساهم بشكل فعال في مواجهة صدمات أسعار النفط.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بموضوع البحث، تدرجنا في تحليله من خلال التطرق إلى عدة محاور، حيث يتناول المحور الأول أسباب انخفاض أسعار النفط واتجاهات تطورها في المستقبل، ويتطرق المحور الثاني إلى بيان مكانة النفط وأهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري، في حين ينصب المحور الثالث على تحليل تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وتقييم الإجراءات المتخذة لمواجهة، وأخيرا يختص المحور

الرابع وهو الأهم بتقديم تصور لسياسات التعامل مع الصدمات النفطية في الجزائر، وتكون مشفوعة بخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث والتوصيات التي يقترحها الباحث لمعالجة الإشكالية المطروحة.

المحور الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط واتجاهات تطورها في المستقبل

أولاً: أسباب انخفاض أسعار النفط

هناك عدة تيارات متقاطعة تؤثر في سعر النفط منها العرض والطلب، عافية الاقتصاد العالمي، الجغرافيا السياسية، والبيئة النقدية والرقابية العالمية (سلامة، 2016، صفحة 45) وخلال الفترة 1986-2020 شهدت أسعار النفط 5 اتجاهات كبرى تعود لأسباب مختلفة نوجزها فيما يلي:

1- حرب الأسعار في 1986

أدى ركود الاقتصاد العالمي منذ شهر ديسمبر 1985 إلى انخفاض أسعار النفط. ونظراً لعدم تعاون الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك مع المنظمة بصدد تخفيض الإنتاج، شنت المملكة العربية السعودية والكويت حرب أسعار في خريف عام 1986 من خلال الإنتاج بكامل طاقتيهما المتاحة، لتهويلاً لأسعار إلى 8 دولاراً للبرميل، مما أجبر الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك على خفض الإنتاج (Tighilt & Redouane, 2017, p. 14).

2- الأزمة الآسيوية 1997-1998

أدت الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عام 1997 بالتوازي مع رفع منظمة أوبك لإنتاجها بنسبة 10% (Tighilt & Redouane, 2017, p. 14). إلى تخمة في المعروض النفطي العالمي، ساهم في تغذيته الأداء المذهل الذي شهدته الصناعة النفطية نتيجة تطوير تقنيات استكشاف وإنتاج البترول. كل ذلك انعكس على انخفاض الأسعار إلى ما بين 10 و11 دولاراً للبرميل في صيف 1998 (Mouhoubi, 2013, pp. 54-55).

3- الأزمة المالية العالمية 2008-2009

جاءت هذه الأزمة كامتداد لأزمة الرهن العقاري التي ضربت أسواق المال الأمريكية عام 2007. وقد ألقت هذه الأزمة بظلالها على السوق النفطية من خلال تقلص المضاربة على أسعار النفط واتجاه الطلب العالمي عليه نحو الانخفاض، مما أدى إلى تهوي الأسعار بشكل ملحوظ. فبعد أن وصل سعر البرميل إلى أعلى المستويات أي 140 دولاراً في شهر يوليو 2008 هبط السعر إلى 40 دولاراً في يناير 2009 (برينت و الحق، 2009، صفحة 10).

4- اختلال كبير بين العرض والطلب (2014-2016)

تعود أسباب هذا الاختلال إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني من جهة، ومن جهة أخرى زيادة العرض العالمي نتيجة ارتفاع إنتاج النفط والغاز الصخري الأمريكي، ورفض منظمة أوبك تقليص حصتها من الإنتاج ناهيك عن توقع عودة إيران إلى السوق النفطية (Omri & Toumache, 2016, p. 764) مما أدى إلى انهيار الأسعار من 109 دولاراً للبرميل في نهاية جوان 2014 إلى حدود 27 دولاراً مطلع 2016 (موقع العربي الجديد، 2020، صفحة 3).

5- حرب الأسعار وتفشي كوفيد- 19 (2020)

مع أوائل عام 2020 انخفض الطلب العالمي على النفط بسبب تداعيات انتشار جائحة كورونا، وقد سرعت حرب الأسعار بين كبار المنتجين (المملكة السعودية وروسيا) باختيار أسعار الخام، على خلفية رفض الأخيرة تخفيض الإنتاج لمواجهة تراجع الطلب، مما أدى إلى هبوط الأسعار إلى أقل من 16 دولارا للبرميل لأول مرة منذ عام 1999 (قاسم، 2021، صفحة 2).

ثانيا: تطور أسعار النفط في المستقبل

تكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين. فعلى المدى القصير، تنشأ مخاطر التطورات السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة. وفي المدى المتوسط تتوقف التوقعات على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار، وعلى ما إذا كانت منظمة أوبك ستواصل دورها كمنتج مرجح، أو ما إذا كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري (صندوق النقد الدولي، 2015، الصفحات 2-3). أما في المدى البعيد، فيرى بعض الخبراء أن الاقتصاد العالمي لا يمكنه أن يتوازن مع أسعار نفط منخفضة، لأن ذلك سيؤثر سلبا في صناعة النفط ويجرض على المزيد من استهلاكه، مما سيدفع بالاستهلاك إلى تجاوز الإنتاج ومن ثم سيدفع بالأسعار نحو الارتفاع (سلامة، 2016، صفحة 19). لكن خبراء آخرين يرجحون انخفاض الأسعار إذا اتجهت الاقتصادات الرائدة بشكل حاسم نحو استخدام الطاقة الخضراء، إذ تتراوح تقديراتهم بين 10 و18 دولار في عام 2050 (شبكة الجزيرة الإعلامية، 2021) لكن يؤخذ على هذه التقديرات أن انخفاض الأسعار سيجعل تكلفة إنتاج مشاريع الطاقات المتجددة غير اقتصادية، ومن ثم سيؤدي إلى توقف الاستثمارات فيها (فهيم، 2016، صفحة 759).

المحور الثاني: مكانة النفط وأهميته بالنسبة للاقتصاد الجزائري

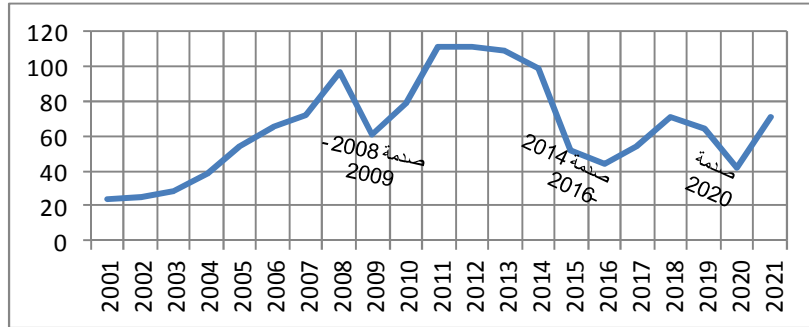
تعد الجزائر الدولة الثالثة إفريقيا والتاسعة في منظمة أوبك بحسب عائدات النفط (علال، 2021)، بامتلاكها لحوالي 1% من احتياطي النفط في العالم و3% من الغاز (Chabane, 2010, p. 2). ويمكن إيجاز أهمية الدور الذي يلعبه قطاع النفط بالنسبة للاقتصاد الوطني فيما يلي:

- تساهم الثروة البترولية في تأمين إمدادات الطاقة للاقتصاد الجزائري بنسبة تصل إلى 37.7% (زناد، 2016، صفحة 39)، علما أن الجزائر تستورد سنويا ما بين 3 و5 مليار دولار من منتوجات النفط لتعويض الاستهلاك المحلي (عطار، 2016، صفحة 127).
- يشكل قطاع المحروقات من نفط وغاز طبيعي قاطرة النمو الاقتصادي، حيث وصل متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة 2004-2020 إلى نحو 93% من قيمة الصادرات الجزائرية و43% من إجمالي الإيرادات الجبائية، و21% من إجمالي الناتج المحلي (Direction générale du Trésor, 2021).
- تشكل عائدات تصدير المحروقات (التي يمثل البترول منها نسبة 40%) المصدر الرئيسي لتمويل التنمية، وتوفير احتياطي الصرف من النقد الأجنبي الذي يستخدم كوسيلة لتمويل عمليات الاستيراد ودعم العملة الوطنية. حيث احتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا، والمرتبة 18 عالميا من حيث احتياطي النقد الأجنبي بنحو 153 مليار دولار في نهاية 2015 (اتحاد المصارف العربية، 2016).
- تساهم عائدات المحروقات من خلال مخصصات سياسة الدعم الاجتماعي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ويشمل ذلك: دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك، دعم الأسر والصحة والسكن والطاقة... فمثلا، تقدر كلفة دعم المنتجات الهيدروكربونية في الجزائر وفقا لصندوق النقد الدولي بـ 2.22 مليار دولار، أو 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 (نخلة، 2015، صفحة 4).
- يساهم قطاع المحروقات في توظيف حوالي 2% فقط من القوى العاملة (Ngankam, 2013, p. 1) نظرا لكون القطاع يعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يحد من قدرته على استيعاب اليد العاملة.

المحور الثالث: آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتخذة لمواجهتها

لا جدال في أن هبوط أسعار النفط له عواقب وخيمة على أداء الاقتصاد الجزائري وعلى تطوّر توازناته الداخلية والخارجية. وسنحاول في هذا الجزء من البحث تحليل هذه العواقب خلال الفترة 2000-2020 وأهم الإجراءات التي اتخذت للحد من تبعاتها.

الشكل 01: تطور متوسط أسعار النفط السنوي خلال الفترة 2001-2021



المصدر: (CNR, 2022).

أولاً: الصدمة النفطية 2008-2009

تأثير هذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري من الجانب الاقتصادي أكثر من الجانب المالي والنقدي، نظراً لضعف ارتباط هذا الأخير بالنظام المالي العالمي، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- تراجع الفائض التجاري: وفقاً لمصالح الجمارك الجزائرية، أدى انخفاض سعر البترول خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2009 إلى تراجع عائدات تصدير المحروقات بنسبة 47.13% مقارنة بنفس الفترة من عام 2008، وانعكس ذلك على فائض الميزان التجاري الذي انخفض بنحو 90% خلال الفترة المذكورة، منتقلاً من 35.5 مليار دولار إلى 3.3 مليار دولار (Amaouz, 2012, p. 33).

- تدهور رصيد المالية العامة: بعد تسجيل الموازنة العامة فوائض مالية على مدار الفترة 2000-2008، أسفر تراجع عائدات المحروقات عام 2009 عن انخفاض إيرادات الضريبة البترولية بـ 41% (بنك الجزائر، 2011، صفحة 95). لكن ذلك لم يثن الحكومة عن زيادة الإنفاق العام (خاصة النفقات الجارية الموجهة لصيانة البنية التحتية ودعم التشغيل)، مما تسبب في دخول المالية العامة مأزق العجز الميزاني الذي بلغت نسبته 8.4% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2009 (Coville, 2010, p. 43).

- ارتفاع وثيرة التضخم: تميز عام 2009 ببروز التضخم المحلي بدلاً عن التضخم المستورد، حيث كان لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وخاصة المنتجات الزراعية معظم الأثر في نمو مؤشر الأسعار (Atmani & Mouffok, 2021, p. 543). وقدر متوسط التضخم السنوي مقاساً بالمؤشر الوطني لأسعار المستهلك (أساس 2001) بنحو 6.4% في عام 2009 مقابل 3.9% في عام 2008 (Bank of Algeria, 2010, p. 50).

- تخفيض قيمة الدينار: أفضت حالة الركود الاقتصادي العالمي إلى انخفاض كبير في أسعار المنتجات الأولية والغذائية في الأسواق الدولية مما زاد من طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يشكل تهديداً لاحتياطيات الصرف الأجنبي. لذلك عمدت السلطات النقدية في ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20% بهدف كبح الواردات (مغاري، 2009، الصفحات 12-13).

ولمواجهة الآثار السابقة، بادرت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات تستهدف توطيد الاستقرار المالي الداخلي، والحفاظ على الأرصدة الخارجية، ومن أهمها نذكر ما يلي (طالبي، 2010، الصفحات 207-210):

- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق (37 دولار)، وهذا لتجنب أي انعكاسات في حالة استمرار انخفاض أسعار البترول.
- تعزيز المتانة المالية للبنوك والمؤسسات المصرفية حيث تقرر رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 ملايين دج بعدما كان 2.5 مليار دج، والعمل على آليات جديدة تتمثل في وضع نظام التقيط البنكي حسب المعايير الدولية.
- التسديد الإجباري للواردات عن طريق القرض المستندي للحد من تهريب العملة.
- وقف القروض المتعلقة بشراء السيارات لحماية الأُسْر من الإفراط في الاستدانة، حيث استحوذت هذه القروض على 80% من مجموع القروض الاستهلاكية لعام 2008 (Talahite, 2010, p. 120).

ثانيا: الصدمة النفطية 2014-2016

بدأت هذه الصدمة أواخر صيف 2014 وبلغت ذروتها مطلع عام 2016، حيث هبطت أسعار النفط في غضون ذلك بنحو 70% (Tighilt & Redouane, 2017, p. 14). وكانت هذه الصدمة نهاية لحقبة البحبوحة المالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري قبل ذلك، نظرا لما تركته من آثار نلخصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 01: تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2013-2016

المؤشر	السنة	2013	2014	2015	2016
رصيد الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي ⁽¹⁾		0.4%	7.3%-	15.3%-	13.5%-
صادرات المحروقات (مليار دولار) ^(*)		63.816	58.462	33.081	27.918
الميزان التجاري (مليار دولار) ^(*)		9.88	0.459	-18.083	-20.129
الحساب الجاري الخارجي (مليار دولار) ^(*)		1.153	-9.277	-27.289	-26.219
سعر الصرف ⁽²⁾		79.37	80.58	100.69	109.44
احتياطي الصرف (مليار دولار) ^(*)		194,012	178.938	144,133	114.138
احتياطي الصرف بعدد الأشهر من الواردات ^(*)		35.4	30.08	27.17	22.74
رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار دج) ⁽³⁾		5563,51	4408,159	2073,846	784,458

Sources :

(1) (Banque d'Algérie, 2018, p. 121) (*) (Banque d'Algérie, 2017, p. 54)

(2) (La Banque Mondiale, 2022) (*) (Hadj Moussa, 2021, p. 25)

- تدهور حاد في صادرات المحروقات: حيث تراجعت صادرات المحروقات من 58.46 مليار دولار في 2014 إلى 27.91 مليار دولار في 2016 مسجلة انخفاضا بـ 52.24%.

- تفاقم عجز الميزانية العامة: حيث تضاعف هذا العجز من 7.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 15.3% في 2015، ليتراجع قليلا إلى 13.5% في 2016.

-اختلال الحسابات الخارجية: في سنة 2014، سجل رصيد المعاملات الجارية لميزان المدفوعات أول عجز له منذ ما يقارب 15 عاما (نخلة، 2015، صفحة 3) بـ 9.27 مليار دولار، لينتقل العجز إلى 26.21 مليار دولار في سنة 2016.

-استنزاف الاحتياطيّات الوقائية: لمواجهة العجز المتزايد في الموازنة العامة، لجأت الحكومة إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفض رصيده إلى أدنى مستوياته في عام 2016. كما أدى اتساع العجز في رصيد الحساب الجاري الخارجي إلى تآكل احتياطي النقد الأجنبي، فبعد أن وصل إلى مستوى الذروة بحوالي 35 شهر من الاستيراد في 2013، هبط إلى 22 شهر من الاستيراد في 2016.

- انخفاض سعر صرف الدينار: حيث أن قيمة الدينار ترتبط لحد 70% بحجم احتياطي الصرف (Ait Mimoune, 2018, p. 71) فإن تآكل هذا الأخير وارتفاع قيمة الدولار خلال الفترة 2014-2015 أدى إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 25% (عطار، 2016، صفحة 126).

وللتخفيف من الآثار السابقة، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:

* إقرار سياسة تقشفية في موازنة 2015 تقوم على تجميد التوظيف في القطاعات غير الحساسة (Charif, 2017, p. 15)، كما تم إقرار تخفيض بنسبة 9% في النفقات العامة لموازنة 2016 مقارنة بموازنة 2015 من خلال تخفيض الاستثمار العمومي خصوصا.

* تحسين الجباية العادية، حيث أقر قانون المالية لسنة 2016 زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 4% على أساس زيادة أسعار الوقود بنسبة 36%، ورفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والغاز من 7% إلى 17%، وكذا رفع تعريف قسيمة السيارات السنوية (Ait Mimoune, 2018, p. 72).

* تجنيد الموارد المالية المتاحة في السوق المالية المحلية كالقرض السندي للنمو الاقتصادي والذي سمح للخزينة العمومية بتحصيل 570 مليار دينار من البنوك العمومية أساسا، مما سمح بتغطية جزء من العجز المالي لسنة 2016 (خمخام و محمد علي، 2021، صفحة 356).

* لجوء الحكومة سنة 2017 إلى التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الموازنة كحل لتجنب الاستدانة الخارجية حيث كان الخيار الوحيد أمام الحكومة في ظل نفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات وتآكل احتياطي الصرف هو بيع سندات الخزينة للبنك المركزي مقابل الإصدار النقدي (اعمر، 2021، صفحة 284).

* فرض نظام رخص الاستيراد على المنتجات التي يتم إنتاجها محليا، مما سمح بخفض واردات تلك السلع بـ 50%، ما أدى بدوره إلى الحد من عجز الحساب الجاري والإجمالي لميزان المدفوعات عام 2017 مقارنة بـ 2014 (Merghit, 2021, pp. 1031-1032).

ثالثا: الصدمة النفطية 2020

كان للصدمة المزدوجة التي أحدثتها حرب الأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا عام 2020 وإجراءات الغلق لاحتواء جائحة كورونا، أثرهما في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر. ويظهر ذلك من خلال التغيرات التي طرأت على المؤشرات الماكرو اقتصادية بين 2019 و 2020 كما تبينها الأرقام الآتية (Fonds monétaire international, 2021, p. 34):

-انكماش حاد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.9% مقارنة بانتعاش طفيف في 2019 بلغت نسبته 0.8%.

- ارتفاع عجز المالية العامة إلى 11.7% من إجمالي الناتج المحلي مقابل عجز بنسبة 9.6% في 2019.

- انخفاض احتياطيّات النقد الأجنبي إلى 48.2 مليار دولار (أي 12.5 شهر من الاستيراد) مقابل 62.8 مليار دولار (17.6 شهر من الاستيراد) في 2019.

- ارتفاع الدين العام الداخلي إلى 50.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 45.8% في 2019، علماً أن حوالي 70% من الدين المستحق في نهاية 2020 كان لبنك الجزائر بسبب التمويل المباشر لتغطية عجز الميزانية بين سنتي 2017 و2019.

وقد اتخذت الجزائر حملة من التدابير للحد من تأثير هذه الصدمة المزدوجة من بينها: تأجيل دفع الضرائب، صرف إعانات البطالة، تخفيض معدل الفائدة التوجيهي للبنك المركزي وكذا نسبة الاحتياطات الإلزامية، وتخفيف القواعد الاحترازية المطبقة على البنوك (صندوق النقد الدولي، 2021، صفحة 1). كما أعدت السلطات في سبتمبر 2021 خطة عمل تطمح إلى تعزيز تحول الاقتصاد نحو نمو مستدام يقوده القطاع الخاص، وتعزيز الصادرات غير النفطية، إضافة إلى إدخال تحسينات على بيئة الأعمال (البنك الدولي، 2022، صفحة 2).

المحور الرابع: سياسات التعامل للحد من تداعيات الصدمات النفطية في الجزائر

يوضح العرض السابق أن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لمواجهة التقلبات المتكررة في أسعار النفط كخفض العملة وتقييد الواردات والاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات...، هي إجراءات ناجحة فقط في المدى القصير، وأن الحل الأمثل يكمن في تبني مقاربة بعيدة المدى تقوم على ثلاثة توجهات رئيسية هي: تحسين أداء المالية العامة، اعتماد التصنيع كمدخل استراتيجي للتنويع الاقتصادي، وتمتين استخدام الموارد الطاقوية.

أولاً: تحسين أداء المالية العامة

من أبرز التحديات التي تواجه سياسة المالية العامة في الجزائر هو اعتمادها على الجباية البترولية كأهم مصدر لمواردها، وضعف الحكامة في إدارة المال العام. ويتطلب تصحيح هذه الوضعية من وجهة نظرنا العمل على ثلاثة مستويات هي: عزل المالية العامة عن تأثير تقلبات أسعار النفط، وتنويع مصادر تمويل الميزانية، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

1- عزل المالية العامة عن تأثير تقلبات أسعار النفط

من أهم التدابير المساعدة على تجنب تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، نذكر ما يلي:

❖ **كسر استجابة الإنفاق الحكومي لاتجاهات أسعار النفط:** إن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار النفط. ولفك الارتباط بين الإنفاق الحكومي والعائدات النفطية، لجأت العديد من الدول النفطية إلى اعتماد أسعار نفط متحفظة عند وضع الميزانيات، وإنشاء صناديق سيادية تقوم بالادخار في فترات الراجح النفطي، والإنفاق وقت الحاجة بحيث يظل مستوى الإنفاق مستقراً.

ولم تشد الجزائر عن هذه السياسة بانشائها عام 2000 لصندوق ضبط الإيرادات بهدف إرساء الاستقرار في المالية العامة. هذا الأخير يعمل على طريق الفرق بين السعر المتحقق لبرميل النفط والسعر المرجعي الذي تبني عليه الموازنة العامة. لكن من غير الواضح إذا كان الصندوق يمنح الاستقرار المتوخى، ومن الصعوبة التعليق على فاعليته نظراً لغياب الشفافية في إدارته (نخلة، 2015، صفحة 4). ولذلك تُشكل إدارة الصندوق بطريقة شفافة وإدراج موارده ضمن إيرادات الموازنة العامة عوضاً عن حساب التخصيص الخاص للخزينة (غير مراقب من طرف السلطة التشريعية) مقتضيات أساسية تحتاج الحكومة الجزائرية إلى اتباعها.

❖ **التحوط ضد مخاطر تقلب أسعار النفط:** ويتم ذلك باستخدام بعض الأدوات المالية المتداولة في الأسواق الآجلة للبترول، كال عقود المستقبلية وعقود الاختيار التي تسمح بمعرفة أسعار تسليم النفط مستقبلاً مما يجعل

إعــــــــــــــــداد الميزانية أكثر واقعية ودقة. كــــــــــــــــما يمكن القيام بعملية التحوط عن طريق شراء التأمين ضد انخفاض أسعار النفط، ما يسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ وبالتالي توفير الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير (بلقطة و آخرون، 2021، صفحة 297).

2- تنويع مصادر تمويل الميزانية

لإضفاء المرونة على هيكل الإيرادات العامة للدولة، هناك بعض البدائل المتاحة لزيادة القدرة التمويلية للاقتصاد ولم تستفد منها الجزائر رغم أنها تتميز بالاستقرار والديمومة وتتمثل خاصة في احتواء الاقتصاد غير الرسمي واعتماد آلية التمويل بالصكوك الإسلامية السيادية. ❖ **احتواء الاقتصاد غير الرسمي:** أولى النتائج المباشرة لوجود القطاع غير الرسمي هي انخفاض حصيلة الضرائب وما يترتب عنه من نقص لموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة. ويشير تقرير مجلس المحاسبة الجزائري إلى أن الفاقد الضريبي المتراكم نتيجة تفشي النشاطات غير الرسمية قد وصل إلى غاية نهاية 2011 إلى 7937 مليار دج أي ما يفوق بمرتين الإيرادات العامة للدولة لسنة 2011، وأن هذا الفاقد يكفي لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات حتى لو هبط سعر البترول إلى 40 دولارا للبرميل (Arbani, 2013).

وقد أقرّت الجزائر في أوت 2015 برنامجا للامتنال الضريبي الإرادي يهدف إلى تنويع مصادر التمويل خارج الميزانية عن طريق تمكين المتعاملين في الإطار غير الرسمي من التصريح بأموالهم لدى البنوك وتسوية وضعيتهم الجبائية مقابل إخضاع جزائي بمعدل 7% شريطة ألا تكون هذه الأموال من مصادر مشبوهة. إلا أن الاستجابة لهذا البرنامج كانت ضعيفة بسبب انعدام الثقة والخوف من المساءلة عن مصدر الأموال، رغم تعهد الحكومة بعدم تطبيق أي متابعة أو مساءلة بعدية (حرزلاوي، 2015، صفحة 2).

❖ **اعتماد آلية التمويل بالصكوك الإسلامية السيادية:** الصكوك الإسلامية السيادية أو الحكومية هي أوراق مالية متساوية القيمة تصدرها جهات حكومية تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية، وهي من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تستخدم في توفير التمويل لأنشطة الاقتصاد بما في ذلك تمويل عجز الموازنة العامة للدولة. ويتم تسويق هذه الصكوك عن طريق قنوات غير مباشرة كالبنوك وشركات الوساطة المالية (محجور، 2022، صفحة 282). ومن أهم مزاياها، أنها تشكل مصدرا تكميليا لمواصلة الحكومات تمويل مشاريعها المبرجة، كما أنها تغنيها عن الاقتراض الخارجي عند انخفاض مصادر الدخل الأخرى، كما هو حادث في أسعار النفط (اتحاد المصارف العربية، 2020، صفحة 3)، ناهيك عن كونها تساعد على استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي من خلال جذب شريحة واسعة من أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

هذه المزايا دفعت بعض الدول إلى استخدام هذه الصكوك كأداة لمعالجة العجز في مالياتها العامة، فخلال الفترة 2015-2018 موّلت هذه الصكوك نحو 80% من احتياجات تمويل العجز المالي في ماليزيا وحوالي ثلث العجز المالي في قطر وإندونيسيا و14% في السعودية (محجور، 2022، صفحة 294). ويرتقب في الجزائر إطلاق أولى الصكوك الإسلامية السيادية في السوق خلال سنة 2023، إذ تم في هذا الإطار توقيع اتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية لمتابعة تنفيذ الاطار التشريعي والتنظيمي للصكوك الإسلامية والتأمين التكافلي في الجزائر (كيموش، 2022، صفحة 1، 2).

3- تحسين كفاءة الإنفاق العام

الجانِب الآخر لحماية المالية العامة من تداعيات الطفرات النفطية يتعلق بإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام وترشيدها، وذلك من خلال ترتيب الأولويات وتسيّد النفقات غير الضرورية أو المبالغ فيها. ومن التدابير التي يوصي بها الخبراء في هذا الشأن نذكر:

❖ **مراجعة سياسة الدعم المعممة:** تقدر كلفة الدعم الاجتماعي في الجزائر حسب الأرقام الرسمية بحوالي 20 مليار دولار في السنة (13% من PIB). ووفقا لبعض التقييمات يحصل النصف الأقل يُســــــــــــــــرا من السكان على 28% من

إجمالي إعانات الدعم، في حين يستفيد النصف الأكثر يسرا من النسبة الباقية (Boutaleb & Boutaleb, 2021, p. 174). لذلك فإن اعتماد نظم الدفع الرقمية وتقديم الإعانات لمستحقيها في شكل تحويلات نقدية مباشرة، هو الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف العبء على الموازنة العامة.

❖ **حوكمة إدارة الاستثمارات العمومية:** خلال العقدين الماضيين أطلقت الجزائر برامج ضخمة لدعم نموها الاقتصادي، إلا أن بطء إنجاز المشاريع وما تخلله من عمليات إعادة التقييم من فترة لأخرى، أدى إلى تحميل الخزينة العمومية لأعباء إضافية قدرت بـ 8000 مليار دج في 12 سنة فقط، مما حدا بالسلطات العمومية إلى اعتماد رقابة صارمة على مدى نضج الدراسات قبل الانطلاق في إنجاز المشاريع، ورفض كل طلب لإعادة التقييم يتجاوز 10% من المبلغ الأصلي للمشروع (وكالة الأنباء الجزائرية، 2022).

❖ **تقليص النفقات الإدارية للدولة ومحاربة الفساد:** ويشمل ذلك تقليل النفقات غير الضرورية المتعلقة بقيام الدولة بوظائفها كنفقات الإدارة العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والبرلماني. ويعتبر مشروع البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية الذي تم إطلاقه سنة 2013 خطوة إيجابية لضمان مراقبة جيدة لتسيير النفقات العمومية من طرف مختلف الجهات المعنية، فضلا عن مكافحة الرشوة وتخفيض التكاليف (مالك، 2021، صفحة 1) هذا المشروع متاح فعليا على النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، ومن شأنه أن يؤدي إلى إحلال الشفافية والكفاءة بخصوص مشتريات القطاع العمومي.

ثانيا: اعتماد التصنيع كمدخل استراتيجي للتنويع الاقتصادي

تشكل الصناعة الرهان الأساسي لنجاح سياسة التنويع الاقتصادي، لكونها القطاع الأكثر خلقا للقيم المضافة والأكثر اندماجا مع باقي القطاعات الأخرى، ويمكن أن تنافس إيراداتها إيرادات النفط تدريجيا. والمتبع لتجارب العديد من الاقتصادات الصاعدة التي نجحت في تنويع اقتصاداتها في آسيا وأمريكا اللاتينية (شيلي وماليزيا وتايلاند والصين والهند...)، يلاحظ أن تلك الدول قد عملت على إحلال الصادرات التقليدية بأخرى جديدة من خلال تفعيل المزايا النسبية للموارد الطبيعية أو العمالة أو الموقع الجغرافي، وتركزت سياساتها في بداية الأمر على استخدام العمالة الرخيصة والمنضبطة للحصول على حصة سوقية لتصدير منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة (حالة المنسوجات)، وفي مرحلة تالية تم التقدم في سلسلة الأنشطة بالانتقال من إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الوسيطة والآلات. وقد تدخلت الدولة لتنسيق عملية التصنيع من خلال تطوير البنية التحتية، تطبيق سياسة حمائية، وسياسة تعليم نشطة للحصول على قوة عاملة مؤهلة (Boutaleb & Boutaleb, 2021, p. 164).

بالنسبة للجزائر، ورغم امتلاكها موارد وإمكانيات تسمح لها بجعل الصناعة بديلا حقيقيا لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، إلا أن هذا القطاع يبقى نقطة الضعف الرئيسية في أداء الاقتصاد الوطني إذ لا يشكل أكثر من 5% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 28% في بلدان الأسواق الناشئة (نغانكام، 2013، صفحة 1). ولتمكين هذا القطاع حتى يصبح رقما مؤثرا في الاقتصاد الوطني ينبغي العمل على عدة مستويات أبرزها:

1- تطوير نشاط المناولة الصناعية

تستورد المجمعات الصناعية التي تنتج المحركات والجرارات في الجزائر حوالي 70% من مدخلاتها من القطع والمكونات الميكانيكية والإلكترونية والبلاستيكية، في حين يمكن للنسيج الصناعي المحلي أن يلي هذا الطلب (بوالحيلة، 2020، صفحة 618). لهذا فإن الاهتمام بتطوير نشاط المناولة الصناعية يعد من الأولويات من أجل النهوض بالصناعة الجزائرية، ويكون ذلك عن طريق تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات المناولة لتحقيق نسبة من الإدماج المحلي، يتم رفعها تدريجيا لخلق القيمة المضافة، وكذا الإعفاء من الحقوق الجمركية على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي يتم اقتناؤها محليا من طرف المانولين (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2023، صفحة 7).

2- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية

ويتم ذلك من خلال إنشاء تكتلات صناعية تضم جميع المتدخلين في سلسلة القيم الصناعية، وتطوير شعب النشاطات الصناعية عن طريق إنشاء شبكة للمراكز التقنية تتولى تقديم خدمات الدعم التقنية التي تسمح بتحسين إنتاجية وتنافسية المؤسسات. وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن كما تعترف وزارة الصناعة بإنشاء مراكز أخرى للصناعات الكيماوية ومواد البناء (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، 2023، صفحة 7).

3- الاستثمار في التدريب لضمان العمالة الماهرة

يتطلب تطوير قطاع صناعي قادر على النفاذ للأسواق العالمية وجود قوة عمل وطنية مؤهلة لرفع مستوى الجودة والإنتاجية، الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق الاستثمار في التدريب بدلا من الاعتماد على التعليم النظري التقليدي. ومن التجارب الرائدة في هذا السياق تجربة بنغلاديش في قطاع المنسوجات والملابس، فبعد 4 سنوات من بدء الإنتاج في المصنع الذي أبتعث 126 بنغلاديشي لكوريا الجنوبية لمدة 6 أشهر للتدريب على تشغيل المصنع، انتقل أكثر من 75% من موظفي المصنع الـ 126 لتأسيس شركات شبيهة في قطاع المنسوجات، ونقلوا معهم خبرتهم ومعارفهم حتى بلغ عدد مصانع النسيج اليوم حدود 4000 مصنع، وكان عددهم يعد على الأصابع عام 1980. وبعد أن كانت بنغلاديش تحتل المرتبة 74 في تصدير المنسوجات والملابس، صارت اليوم تحتل المرتبة الرابعة كأكبر مصدر لملابس الماركات العالمية (جناحي، 2017، الصفحات 130-131).

4- تشجيع الاستثمار والشراكة الأجنبية في ميدان التصنيع

حسب التقديرات الخاصة بسنة 2014 فقد بلغت حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر 0.12% من التدفقات العالمية و0.22% من التدفقات إلى الاقتصادات النامية و2.76% من التدفقات إلى إفريقيا بالرغم من الوزن الاقتصادي للجزائر في هذه القارة (ريغي، 2016، صفحة 248). وفي هذا السياق يأتي قانون الاستثمار لعام 2016، ثم 2022 ليزيل الكثير من العقبات التي طالما أثارت انتقادات الشركاء الأجانب لاسيما ما يتعلق بالجوانب الآتية (كالبيراف، 2022، الصفحات 2-3):

- إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا 51/49 وحصرها في بعض القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والاتصالات (قانون المالية 2020)، مع إمكانية نقل أنشطة بشكل جزئي أو كلي من الخارج للجزائر، حيث يمكن للشركات والعلامات التجارية الأجنبية أن تستغل إمكانية بيع حق الانتفاع للدخول للسوق الجزائري الذي حرمت منه قبل هذا القانون.

- استفادة المستثمر الأجنبي من كل الامتيازات على قدم المساواة مع المستثمر الوطني، مع توفير شبك مركزي مخصص فقط لمرافقة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية.

- توسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة والعائدات الناجمة عنها إلى المستثمرين الأجانب، حيث تواجه الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر مشاكل كل عام فيما يخص تحويل الأرباح (اتحاد الغرف العربية، 2022، صفحة 1).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبرز أيضا من خلال إقامة شراكة مع متعاملين أجانب رائدين في المجال الصناعي. وتشير الدراسات في هذا الصدد إلى أن الشركات متعددة الجنسيات قد لعبت دورا هاما في تنمية الصادرات الصناعية لما يعرف بالنموذج الآسيوي، حيث تقوم بهذا الدور بطريقة مباشرة من خلال تصديرها لمنتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج، وبطريقة غير مباشرة من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات الوطنية في الدول النامية مما يسمح لهذه الأخيرة برفع مستوى كفاءتها الإنتاجية وجعل منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية (Alasrag, 2005, p. 8).

5- إزالة القيود أمام القطاع الخاص

إن خلق قطاع خاص تنافسي وبعيد عن تدوير الريع والارتباط بالنخب السياسية، يعد من الأولويات لتحقيق الطفرة الصناعية المنشودة ومواجهة تحدي تدهور أسعار النفط في الجزائر. وللاضطلاع بهذا الدور ينبغي على السلطات العامة تذليل الصعوبات التي تعيق نشاط القطاع الخاص وفي مقدمتها مكافحة الفساد، الحد من انتشار الاقتصاد الموازي، تسهيل الحصول على التمويل وعلى العقار الصناعي، تخفيض التكاليف النظامية لممارسة النشاط وعلى رأسها التكاليف المتعلقة بالأعباء الجبائية والاجتماعية.

ثالثا: تهمين استغلال واستخدام الموارد الطاقوية

المحور الثالث ضمن استراتيجية الخروج من التبعية النفطية، يتمثل في ترقية الكفاءة الاستخدامية للموارد الطاقوية، وذلك بانتهاج مزيج من السياسات ترمي إلى الاستغلال الأمثل للاحتياطيات النفطية، وتنويع مزيج الطاقة، وإدارة الفوائض النفطية بطريقة رشيدة.

1- الاستغلال الأمثل للاحتياطيات النفطية

يقدر احتياطي الجزائر الحالي من النفط حوالي 1340 مليون طن، أي ما يعادل 10 مليارات برميل، وهذا الاحتياطي يكفي لـ 27 عاما فقط في حال الاستمرار على وتيرة الاستهلاك ذاتها. وما يجعل الجزائر تواجه تحديات مركبة هو ارتفاع الاستهلاك الداخلي للطاقة في ظل الحاجة إلى الاستمرار في التصدير أمام ضغوط تراجع الإنتاج منذ 2007 (ياحي، 2020، صفحة 2). من هنا فإن استغلال ما تبقى من احتياطي الموارد الأحفورية بما يستجيب لمتطلبات التنمية، ويكفل حقوق الأجيال القادمة يتطلب ما يلي:

❖ **ربط عملية الاستغلال بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني:** يقتضي ذلك إعادة النظر في سياسة التوسع بالإنتاج النفطي، وذلك بتقليل الاعتماد على مؤشر الطلب في السوق العالمية، والاكتفاء بذلك الحجم من الإنتاج الضروري لتوفير حاجة القطر من العملة الصعبة، وعدم السماح بتراكم الاحتياطيات الأجنبية وراء حد معين، لأن استثمار النفط عن طريق إبقائه في البئر قد يكون أجدى من استثماره كموجود نقدي في المصارف الأجنبية (معهد البحوث والدراسات العربية، 1988، صفحة 372).

❖ **اعتماد سياسة النفط المصنع بدلا من النفط الخام المصدر:** يفرض المنطق على أي دولة بترولية أن تعمل على زيادة الاستثمار في فروع الصناعة البترولية على حساب الاستثمار في مشاريع التصدير الخام لهذه الثروة. ويترتب عن ذلك تقليل هدر الموارد الناضبة، وزيادة القيمة المضافة المحققة من تصدير المشتقات ومنتجات التكرير من جهة، ومن جهة أخرى تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة من المشتقات والمحصبات التي تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها، وبالنتيجة تحويل القطاع النفطي من قطاع منعزل، مرتبط بالسوق العالمية إلى مصدر أساسي للثروة مرتبط بقطاعات الاقتصاد الوطني.

❖ **ترشيد استهلاك الطاقة:** يعتبر النموذج الاستهلاكي للطاقة في الجزائر من أكثر النماذج استهلاكاً للطاقة، حيث أن 70% من الاستهلاك الوطني يذهب لفائدة الاستهلاك المنزلي والنقل وغيره، و30% فقط للصناعة (عطار، 2016، صفحة 128)، مما يؤثر على حجم الصادرات الطاقوية. ووفقاً لسناريو عدم التدخل - أو العمل كالمعتاد - من حيث الإنتاج والاستهلاك فإن الجزائر قد تتحول إلى بلد غير قادر على التصدير بحلول عام 2030، ثم إلى بلد مستورد للطاقة بحلول عام 2040 (غندي، 2020، صفحة 5)، لهذا تصبح الأولوية العاجلة في عملية الانتقال الطاقوي هي التحكم في الاستهلاك المحلي عن طريق اعتماد سياسة أسعار تقوم على أساس تفضيلي، التحكم في التقنيات التي ترفع الكفاءة وتخفف الاستهلاك، برامج مكافحة التبذير والاستعمال غير العقلاني، تطوير المزيج الطاقوي بالانتقال السريع والقوي للطاقات المتجددة (مهديد، 2019، صفحة 207).

2- تنويع مزيج الطاقة النفطية

قد يكون تنويع مزيج الطاقة خطوة أولى في استراتيجية حماية الاقتصادات المصدرة للنفط من تقلبات الأسعار. وتزخر الجزائر بقدرات كبيرة من الطاقات المتجددة، فهي من الدول التي تمتاز بأعلى سطوع شمسي، وبسرعات رياحية معتدلة إلى مرتفعة، إضافة إلى

كميات لا يستهان بها من طاقة الحرارة الجوفية والطاقة المائية. وتبقى الطاقة الشمسية أهم طاقة متجددة تتوفر عليها الجزائر على مستوى الدول المتوسطية باحتوائها على ما يعادل 4 مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة (بن عمار، 2018، صفحة 2).

وقد أقرّت الجزائر عام 2011 البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية، يهدف إلى تقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من خلال زيادة استغلال التكنولوجيا الحديثة لإنتاج الطاقة النظيفة. ويتمحور البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط خلال الفترة بين 2011 و2030، منها 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط موجهة للتصدير. لكن هذا البرنامج واجهته عدة صعوبات أهمها (غندي، 2020، الصفحات 4-5):

- ارتفاع كلفة التمويل، إذ تشير التقديرات إلى أن بلوغ 22000 ميغاواط يتطلب غلafa ماليا في حدود 40 مليار دولار، وهذا يبدو غير ممكن في ظل الموارد المالية المتاحة، وأيضا إزاء توجه الحكومة لاستثمار أكثر من 50 مليار دولار بشكل أساسي في مجال الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة 2020-2024.

- ظهور الغاز الصخري على خارطة النقاش الطاقوي والسياسي منذ 2015، بدأ يأخذ مساحة مهمة على حساب البدائل المتجددة.

- يعاب على تجربة إدماج الطاقات المتجددة في الجزائر ضعف الإطار التشريعي، وعدم تأهيل الكوادر البشرية القادرة على قيادة هذه التجربة (جعدي و نمر، 2022، صفحة 55).

3- إدارة الفوائض النفطية بطريقة رشيدة

اتبعت الدول النفطية سياسات متباينة لتحديد آثار التذبذب في الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية العامة، وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعيتها بين الدول. ويعتمد نوع الصندوق واستراتيجية الاستثمار المتبعة على أهداف السياسة والإطار الزمني، إذ يوجد ثلاثة أنواع من الصناديق (مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، 2017، صفحة 4):

❖ **صناديق الاستقرار ذات الإطار الزمني القصير:** تستخدم للحد من تقلبات الميزانية.

❖ **صناديق التوقف:** تركز على القطاعات الاقتصادية الرئيسية بهدف إحداث تأثير على نطاق زمني متوسط.

❖ **الصناديق المشتركة بين الأجيال:** وهي وفورات مخصصة للأجيال المقبلة، نظرا لأن لها نطاقا زمنيا طويلا للغاية.

وقد أظهرت دراسة لصندوق النقد الدولي شملت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن وجود صناديق لاستقرار العائدات ساهم لدى البعض منها في زيادة الانضباط المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية (المنيف، 2009، صفحة 8). وبالنسبة للجزائر، سبقت الإشارة إلى أنها أنشأت صندوق ضبط الموارد عام 2000 وظيفته الأساسية هي امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز محتمل في الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى مساهمته في سداد وتخفيض المديونية الخارجية. غير أن غياب استراتيجية واضحة لاستثمار وتنمية الفوائض المجمعة في الصندوق عجل بنفاذ احتياطياته في وقت قصير وذلك على إثر الأزمة النفطية 2014-2016. وقد صنف مؤشر حوكمة الموارد لسنة 2017 الصادر عن المعهد الدولي لحوكمة صناعات النفط والغاز في البلدان المنتجة، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري ضمن الصنف الأخير بمجموع 21 نقطة من أصل 100 نقطة، وبالتالي اعتباره ضمن الصناديق الفاشلة في إدارة الموارد الطبيعية (كشيتي و بن لحرش، 2020، صفحة 452). لذا يجب على السلطات الوصية في الجزائر مراجعة كيفية إدارة فوائضها النفطية بما يضمن لها الاستمرار والديمومة وزيادة مردودها في المدى البعيد، فضلا عن تعزيز دورها كعامل استقرار اقتصادي ومالي في المدى القصير وذلك من خلال الأخذ بالتدابير الآتية:

- إعطاء الجباية العادية دورا أساسيا في تغطية النفقات العامة، بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي. كما يجب استخدام صندوق ضبط الموارد كملأذ أخير لدعم المالية العامة لا أن يكون بديلا لها.

- تخصيص جزء من الفوائض النفطية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية الراكدة وإحداث التنوع الاقتصادي، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجربة "صندوق مبادلة للتنمية" الذي أسند له مهمة تنويع اقتصاد إمارة أبو ظبي من خلال الاستثمار في كافة القطاعات التي قد تعود بالفائدة على دولة الإمارات من بينها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، صناعة الطيران والخدمات الدفاعية، مبادلة للعقارات والبنية التحتية، استثمارات مالية وقطاع الطاقة (بوطلاحة و بن ديش، 2018، صفحة 308).
- توسيع نشاط صندوق ضبط الموارد ليشمل الاستثمار في أصول حقيقية أو مالية بالخارج، ويمكن الاستعانة في ذلك بمكاتب الاستشارات الدولية المتخصصة في تنويع المحافظ الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية وتسيير المخاطر. ويمكن هنا استلهم تجربة صندوق النفط النرويجي الذي يستثمر في أكثر من 9000 شركة مقسمة على 77 بلدا لضمان عدم المخاطرة (جناحي، 2017، صفحة 156). وقد حقق الصندوق عائدا على الاستثمار بقيمة تعادل 177 مليار دولار سنة 2021 (جريدة الأنباء الكويتية، 2022).
- إخضاع صندوق ضبط الموارد لمعايير الحوكمة والشفافية من خلال إصدار تقارير دورية تفصيلية عن عمليات الإيداع والسحب والاستثمار التي يقوم بها الصندوق، وكذا تفعيل آليات الرقابة والمسائلة من قبل الجهات المختصة كالمهئية التشريعية والمجلس الأعلى للمحاسبة والمفتشية العامة للمالية.

الخاتمة:

تمثل الثروة النفطية سيفاً ذا حدين، فهي تمنح في البدء شعوراً مزيفاً بالأمان ووهماً بالمناعة السياسية والاقتصادية، لكنها قد تحمل الحكومات على فقدان الوعي بالحاجة إلى إدارة اقتصادية جيدة، وهي ظاهرة تُعرف بلعنة النفط. وما تختبره الجزائر اليوم هو اللعنة التي تذكّرنا بخطر الاعتماد المفرط على سلعة متقلبة. ولتجاوز هذا الخطر، يجب على أصحاب القرار الانتقال من برامج التدخل الطارئة في التعامل مع الأزمات النفطية إلى تبني إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي واستدامته على المدى البعيد وذلك بالعمل على عدة محاور أبرزها:

- ✓ اتباع سياسات مالية حكيمة في وقت الرخاء كما في أوقات الشدة تسمح بتخصيص أفضل للموارد في الاقتصاد الوطني، ويكون ذلك بعزل المالية العامة عن تأثير تقلبات أسعار النفط، وتنويع مصادر تمويل الميزانية، إضافة إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام.
- ✓ اعتماد ميزانية البرامج المتمحورة حول النتائج بدل الأسلوب التقليدي المبني على الوسائل، وهذا وفق إطار ميزانياتي متوسّط المدى مما يخدم أغراض التخطيط ويعطي مصداقية أكبر للتقديرات التي تبني عليها الميزانية.
- ✓ تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي مع التركيز بصفة خاصة على بعث حركية التصنيع الذي يعد بحق مفتاحاً للتنمية المستقبلية، وبدلاً حقيقياً لتعويض نزوب الثروة النفطية.
- ✓ تحسين مناخ الأعمال الذي يعد رهاناً أساسياً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، وهذا من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى الإدارة الإلكترونية التي يفترض أن تساهم في مكافحة الفساد وإزالة البيروقراطية عن الفعل التسييري والاستثماري.
- إن نموذج الجزائر الاقتصادي تشوبه عدة شوائب أظهرها تراجع أسعار النفط، لكن هذا التراجع ليس بالضرورة خيراً سيئاً للدول المنتجة للنفط مثل الجزائر، بل على العكس فهو يوفر فرصة تاريخية للإصلاح أما القدرة على اقتناص هذه الفرصة فتبقى قيد التساؤل.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. ابراهيم بلقلة، و آخرون. (03 03، 2021). أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 17 (25)، الصفحات 283-300.
2. اتحاد الغرف العربية. (02 أغسطس، 2022). قانون الاستثمار الجديد في الجزائر يدخل حيز التنفيذ. تاريخ الاسترداد 02 26، 2023، من [https://uac-org.org](https://uac-org.org: https://uac-org.org) Details < News < org.org > قانون-الاستثمار...
3. اتحاد المصارف العربية. (حزيران/يونيو، 2016). أهمية الاحتياطات الأجنبية في الدول العربية، العدد 427. تاريخ الاسترداد 08 31، 2022، من Union Of Arab Banks: <https://uabonline.org> أهمية-الاحتياطات-الأجنبية-في-الدول...
4. اتحاد المصارف العربية. (2020). الصكوك وآفاق الاستثمار. الدراسات والأبحاث والنقارير، العدد 427. <https://uabonline.org>.
5. البنك الدولي. (2022). البنك الدولي في الجزائر. تاريخ الاسترداد 10 8، 2022، من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org> < https://www.albankaldawli.org>...
6. أيت بن عمر الهام. (01 07، 2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية. مجلة المؤسسة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 10 (01)، الصفحات 283-296.
7. إيمان كيموش. (28 12، 2022). أول الصكوك الإسلامية ستكون سيادية. تاريخ الاسترداد 01 20، 2023، من الشروق أونلاين: <https://www.echoroukonline.com> ...
8. إيمانويل نويسينغانكام. (27 09، 2013). الجزائر: هل حانت أخيرا لحظة التنويع؟ تاريخ الاسترداد 10 26، 2022، من [worldbank.org: https://blogs.worldbank.org](https://blogs.worldbank.org) arabvoices < https://blogs.worldbank.org>...algeria-has
9. بنك الجزائر. (جويلية، 2011). التقرير السنوي 2010- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. تاريخ الاسترداد 02 11، 2022، من Bank of Algeria: <https://www.bank-of-algeria.dz> < ال...>
10. جريدة الأنباء الكويتية. (27 01، 2022). صندوق الثروة السيادي النرويجي يربح 177 مليار دولار في عام 2021. تاريخ الاسترداد 06 08، 2023، من [alanba.com.kw: https://www.alanba.com.kw](https://www.alanba.com.kw) < alanba.com.kw>...
11. جعفر قاسم. (01 01، 2021). النفط في 2020.. 21 بالمئة خسائر بسبب كورونا وحرب الأسعار. تاريخ الاسترداد 10 28، 2022، من وكالة الأناضول: <https://www.aa.com.tr> اقتصاد < النفط-في-2020-21>...
12. حاتم غندير. (17 مايو، 2020). الانتقال الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطااقات المتجددة. تاريخ الاسترداد 11 21، 2023، من [article < aljazeera.net: http://studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)
13. حسين كشيبي، و صراح بن لخرش. (2020). الصناديق السيادية كآلية لإدارة الفوائض النفطية - مع الإشارة إلى حالة الجزائر-. كتاب المؤتمر الدولي الثالث المحكم حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق العربية، (الصفحات 435-455). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله، الجزائر.
14. حكيم مالك. (25 ديسمبر، 2021). قانون الصفقات العمومية لا يشجع على المنافسة. تاريخ الاسترداد 10 11، 2022، من [elwassat.dz: https://elwassat.dz](https://elwassat.dz) < قانون-الصفقات-العمومية-لا-يشجع...>
15. سهيلة زناد. (31 ديسمبر، 2016). استراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية- دراسة حالة قطاع البترول الجزائري-. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، 01 (02)، الصفحات 32-50.
16. شبكة الجزيرة الإعلامية. (29 04، 2021). بعد تعافي الطلب على النفط.. هل تهدد الطاقة المتجددة مستقبل الذهب الأسود؟ تاريخ الاسترداد 07 26، 2022، من [ebusiness < https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net)
17. شريفة جعدي، و محمد الخطيب غر. (22 01، 2022). إسهامات حوكمة الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة القطاع النفطي في الجزائر -. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 10 (02)، الصفحات 43-56.
18. صلاح الدين طالي. (2010). تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر-)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر.
19. صندوق النقد الدولي. (2015). التعايش مع انخفاض أسعار النفط في سياق تراجع الطلب. إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى «مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي». [Issues < MECA < REO < https://www.imf.org](https://www.imf.org) < Issues < MECA < REO < https://www.imf.org>...

20. صندوق النقد الدولي. (4 أكتوبر، 2021). خبراء الصندوق يجتمعون بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2021 إلى الجزائر. تاريخ الاسترداد 16 10، 2022، من بيان صحفي رقم 04/10/2021 < <https://www.imf.org:228/21>
21. عبد الحكيم بوالحيلة. (31 12، 2020). السياسة الصناعية والمكانزيمات التحفيزية لتطوير المناولة في الجزائر: تحديات وآفاق. المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران 2 محمد بن احمد، وهران، الجزائر، 14 (02)، الصفحات 608-633.
22. عبد الرحمان مغاري. (2009). انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري. ملتقى دولي حول "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر. الصفحات 1-18.
23. عبد المجيد عطار. (2016). ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر (الصفحات 120-132).
24. عبدالله جناحي. (أغسطس، 2017). اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الداء الهولندي إلى الدواء النرويجي. تاريخ الاسترداد 3 10، 2022، من: gulfpolicies.org: <https://gulfpolicies.org> < جديد-البحوث-والدراسات-المزيد
25. عطية خمخام، و الجودي محمد علي. (20 01، 2021). خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد-19. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، 7 (2)، الصفحات 351-370.
26. علي ياحي. (الثنين 27 أبريل، 2020). مخزون البترول في الجزائر يكفى لـ 27 عاما فقط. تاريخ الاسترداد 02 05، 2023، من: independentarabia.com: <https://www.independentarabia.com> < الاقتصاد-العربي
27. عمرة مهديد. (24 01، 2019). استراتيجيات الانتقال والحوكمة الطاقوية في الجزائر آفاق 2030. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة-الجزائر، 6 (1)، الصفحات 197-210.
28. كارول نخلة. (2015). تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحلل وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر. مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net> < node
29. كالبيراف. (23 08، 2022). قانون الاستثمار الجديد في الجزائر. تاريخ الاسترداد 07 01، 2023، من <https://ar.calpiref.com>: calpiref.com < المدونة
30. كريستينا برينت، و طارق الحق. (2009). آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية. منشورات منظمة العمل الدولية/ المكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان.
31. لمياء حرزلاوي. (25 أوت، 2015). إجراء التصريح بالأموال دخل حيز التطبيق منذ 2 أوت. تاريخ الاسترداد 28 05، 2017، من يومية الفجر: www.al-fadjr.com/ar/economie/311462.html
32. ماجد عبد الله المنيف. (2009). صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النقدية. ملتقى الطاقة العربي، (الصفحات 1-29). بيروت، لبنان.
33. محمد بن عمار. (29 08، 2018). الطاقات المتجددة بالجزائر.. البديل الآمن. تاريخ الاسترداد 12 06، 2023، من www.aljazeera.net: <https://www.aljazeera.net>
- blogs < الطاقات-المتجددة-با...
34. محمد بوطلاعة، و نعيمة بن ديبش. (22 10، 2018). ميكانيزمات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط - إمكانية الاستفادة من تجارب دولية -. مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 4 (2)، الصفحات 296-313.
35. محمد علال. (11 10، 2021). 32 منجما نائما.. ما هي خطة الجزائر للتحرر من ريع البترول؟ تاريخ الاسترداد 31 07، 2022، من سكاي نيوز عربية: <https://www.skynewsarabia.com> < business -1469628...
36. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية. (2017). حماية اقتصاديات الدول المصدرة للنفط من صدمات أسعار الطاقة. تاريخ الاسترداد 05 10، 2023، من King Abdullah Petroleum Studies and Research Center: <https://www.kapsarc.org> < file-download
37. مروة صلاح الدين فهمي. (يوليو، 2016). انعكاس التغير في أسعار النفط على اقتصادات الدول العربية النفطية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة-جامعة الأزهر(العدد السادس عشر)، الصفحات 692-785.
38. معهد البحوث والدراسات العربية. (ديسمبر، 1988). أعمال ندوة التقرير الختامي عن أعمال وتوصيات توظيف العوائد النفطية العربية في الثمانينيات. مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، 15 (16)، الصفحات 353-372.
39. ممدوح سلامة. (2016). العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط الخام. ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، (الصفحات 27-46).
40. موقع العربي الجديد. (09 مارس، 2020). أبرز اختيارات أسعار النفط خلال 34 عاما. تاريخ الاسترداد 25 07، 2022، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk> < أبرز-انه...
41. ميمونة محجور. (06 06، 2022). التمويل بالصبوك السيادية - دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول مع رؤية استشرافية لتبنيها في الجزائر. مجلة دفاتر mecas، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 18 (1)، الصفحات 278-297.

42. هشام ريغي. (25 جوان، 2016). تداعيات الأزمة النفطية الراهنة على الجزائر وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 03(01)، الصفحات 231-260.
43. وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. (2023). نبذة تاريخية عن قطاع الصناعة. تاريخ الاسترداد 14 02، 2023، من industrie.gov.dz: presentation-ministere < <https://www.industrie.gov.dz>
44. وكالة الأنباء الجزائرية. (الخميس 06 جانفي، 2022). الوزير الأول: رفض كل طلب إعادة تقييم يتجاوز 10 بالمئة من المبلغ الأصلي للمشروع. تاريخ الاسترداد 18 01، 2023، من [aps.dz](http://www.aps.dz): <https://www.aps.dz> < economie

References in English :

45. AitMimoune, K(2018, 09 01). L'impact De La CrisePétrolière De 2014-2016 Sur Les Indicateurséconomiques en Algérie. *Revue des Etudes EconomiquesApprofondies, UniversitéAbdelhamidIbnBadisMostaganem, Algérie*, 3(8), pp. 58-75.
46. Alasrag, H. (2005, Décembre 1). *Foreign Direct InvestmentDevelopmentPolicies in the Arab Countries*. Consulté le 11 05, 2022, sur uni-muenchen.de: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de> > MPRA_pap...
47. Amaouz, H. (2012, 12 31). La crise financière mondiale et ses effets sur l'économie algérienne. *Revue d'économie et de statistique appliquée, Ecole nationale supérieure en statistique et en économie appliquée, Algérie*, 9(2), pp. 28-41.
48. Arbani, m. (2013, décembre 11). *fiscalité non recouverte, près 8.000 milliards de dinars à fin 2011*. Consulté le 10 23, 2017, sur Algérie 1.com: <https://www.algerie1.com/.../fiscalite-non-recouverte-pres-8-000- milliards-de-dinars-a...>
49. Atmani, A., & Mouffok, N.-E. (2021, Décembre). Analyse économique des variations des prix du pétrole sur la conduite de la politique monétaire en Algérie. *Journal d'études en économie et Management, Université Larbi Tebessi de Tébessa*, 04(02), pp. 530-549.
50. Bank of Algeria .(2010) .*Rapport 2009 -évolutionéconomique et monétaire en Algerie*.
51. Banque d'Algérie. (2017). *rapport annuel 2016, évolution économique et monétaire en algerie*, <https://www.bank-of-algeria.dz> > rapport.
52. Banque d'algerie .(2018) .*rapport annuel 2017 ,évolutionéconomique et monétaire en algerie*, <https://www.bank-of-algeria.dz> < rapport.
53. Charif, M. (2017, 12 31). Les causes de La crise de La baisse des prix du pétrole et les politiques de réduction de ses effets - étude du cas de L'algérie en tant que pays producteur et exportateur. *Revue des Sciences Humaines , Université Mohamed Khider Biskra*, 17(2), pp. 7-18.
54. CNR .(2022 ,08 02) .*Cours du Brent daté – Historique des cours du Brent daté ,en dollars par baril* 08 تاريخ الاسترداد 08 02، 2022، من <https://www.cnr.fr> < espaces < indicateurs
55. Coville, T. (2010). L'économie algérienne, toujours malade de sa dépendance aux hydrocarbures ? *Les Cahiers de l'Orient, Cairn.info*, 4(100), pp. 41-47.
56. Direction générale du Trésor. (2021, 10 13). *ALGÉRIE, Indicateurs et conjoncture*. Consulté le 07 31, 2022, sur AGENCE FRANCE TRÉSOR: <https://www.tresor.economie.gouv.fr> > Pays > indicateurs-...
57. Fonds monétaire international .(2021) .*Algerie: consultations de 2021 au titre de l'article IV, Rapport du FMI N ° 253/2* <https://www.imf.org> < French1 DZAFA202100.
58. Boutaleb, K., & Boutaleb , O. (2021, 09 30). LA Problématique de la résilience de l'économie algérienne face auxchocsexogènes. *Les Cahiers du Cread, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le développement, Algérie* 37(04), pp. 155-178.
59. La Banque Mondiale. (2022, 08 16). *Les données ouvertes de la Banque mondiale*. Consulté le 08 15, 2022, sur World Bank Open Data | Data: <https://data.albankaldawli.org>
60. Merghit, A. (2021, 12 16). Le Choc Pétrolier de 2014 et ses Effets sur la Politique Commerciale en Algérie. *Al BashaerEconomic Journal, Université de Béchar, Algerie*, 07(03), pp. 1022-1035.

61. Chabane, M. (2010, 12 15). *L'Algérie otage de ses hydrocarbures : obligation de réformes, urgence d'une reconversion*. (C. d. contemporaine, Éd.) Consulté le 07 30, 2022, sur Cahiers de la Méditerranée: <http://journals.openedition.org/cdlm/5652>
62. Mouhoubi, A. (2013). *L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur la conduite de la politique monétaire en Algérie*. Mémoire En vue d'obtention du diplôme de Master Es-sciences économiques, Université Abderrahmane Mira – Bejaia.
63. Hadj Moussa, N. (2021, 12 30). Fonds de régulation des recettes algérienne entre nécessité et gaspillage des ressources rares de l'État. *Revue internationale de la performance économique, Université M'hamedBougara de Boumerdès, Algérie, 04(03)*, pp. 19-35.
64. Ngankam, E. N. (2013, SEPTEMBRE 27). *Algérie : est-il enfin temps de se diversifier ?*. (B. M. BLOGS, Éd.) Consulté le 07 31, 2022, sur Voix Arabes: <https://blogs.worldbank.org/algeria...>
65. Omrani, T., &Toumache, R. (2016, Decembre). L'impact de la chute des prix du pétrole sur le financement de l'économie algérienne. *RevueElWahat pour les Recherches et les Etudes, Université ghardaia, Algérie, 9(2)*, pp. 755 - 768.
66. Talahite, F. (2010). *Réformes et transformations économiques en Algérie, Rapport en vue de l'obtention du diplôme HABILITATION À DIRIGER DES RECHERCHES*. UFR de Sciences économiques et de gestion, Université Paris 13-Nord.
67. Tighilt, Y., &Redouane, Y. (2017). *L'impact de la chute des prix du pétrole sur le taux de change du dinar algérien: Application du modèle MCO et VAR*. Mémoire de fin de Cycle Pour l'obtention du diplôme de Master en Sciences Commerciales, Université Abderrahmane Mira -Bejaia.